

استقالة صحافيي قناة «دجلة» لم توقف التهديدات بقتلهم

أرسل - يعيش صحافيو قناة «دجلة» العراقية الذين هربوا من المدن العراقية إلى مدن إقليم كردستان العراق، معاناة مختلفة أوجبتها الاقتصادية والنفسية والاجتماعية، بسبب تواصل التهديدات بالقتل ضدّهم وعائلاتهم.

ومنذ 28 أغسطس الماضي، استقال ما لا يقل عن ستة صحافيين وعاملين تصوير في العراق، يعملون لصالح قناة «دجلة» التي تتخذ من الأردن مقراً لها، بعد حادثة حرق مقر الفضائية في بغداد، إثر بثها أغاني ليلة عاشوراء، كما قدموا اعتذارهم عمّا صدر عن القناة وأصدروا بيانات رفض ونأي بالنفس عنها وعدم ارتباطهم بها من قريب أو بعيد.

وقد تورى هؤلاء الصحافيون عن الأنظار وسط حملة تهديدات بزعم قيامهم باهانة الشيعة العراقيين، وفقاً لبيان أصدره، مع صور لشاشات هواتف تظهر التهديدات، اطلعت عليها لجنة حماية الصحافيين الدولية التي تواصلت مع بعضهم.

وشنت جهات عدة حملة منظمة ضد العاملين في قناة «دجلة»، وتلقوا تهديدات بالتصفية الجسدية مع عائلاتهم، عبر الرسائل النصية أو المكالمات الهاتفية. وبعضها من قبل محافظين ومدراء أجهزة أمنية، أصدرت أوامر بمنع قوات الأمن من حمايتهم والحفاظ على حياتهم وحياة أسرهم، مما اضطرهم إلى الفرار واللجوء إلى مدن إقليم كردستان العراق.

وقال ممثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في لجنة حماية الصحافيين، إغناسيو ميغيل ديلغادو، «تظهر السلطات العراقية فشلاً زريعاً في حماية الصحافيين المعرضين للخطر وترتكهم ليدافعوا عن أنفسهم ضد المتطرفين.

يجب على السلطات العراقية أن تطلق تحقيقاً بشأن التهديدات والتحرير ضد موظفي قناة «دجلة» وأن تبذل كل ما في وسعها لحمايتهم وضمان ألا يعيشوا في خوف».

وطلب عدد من الصحافيين الذين استقالوا وتواروا عن الأنظار بعد تلقيهم تهديدات الا تنتشر لجنة حماية الصحافيين أسماءهم خشية من تعرضهم للانتقام. ومن بين الصحافيين الذين وافقوا على إطلاع اللجنة على التهديدات التي تلقوها وعلى الإعلان عن أسمائهم، المراسل زياد الفتلاوي وعامل التصوير محمد البولاني اللذان يعلمان في الديوانية، والمراسل علي محمد الذي يعمل في الكوت، والمراسل كزار العساف الذي يعمل في النجف، والمراسل راسم كريم الذي يعمل في ذي قار، والمراسل سيف علي الذي يعمل في بغداد.

وقال الصحافيون في بيانهم إن لا صلة تربطهم بقناة «دجلة» وإن وليس لهم أي تأثير على ما تبثه، وإن استقالهم لم توقف التهديدات.

وعابنت اللجنة الرسائل النصية الهاتفية والتعليقات المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي والصور ومقاطع الفيديو التهديدية، وقد كشف فيها مستخدمو الإنترنت ومجموعات على موقع فيسبوك عن أسماء موظفي قناة «دجلة»، ودعوا إلى طرد الصحافيين من المحافظات التي يعملون فيها، وإحراق مكاتب القناة في العراق إلى وإغلاقها، ودعوا الشيعة في العراق إلى جعل جميع موظفي قناة «دجلة» الذين يعثرون عليهم «عبرة لمن يعتبر».



إغناسيو ميغيل ديلغادو

السلطات العراقية تُظهر فشلاً زريعاً في حماية الصحافيين المعرضين للخطر وترتكهم ليدافعوا عن أنفسهم ضد المتطرفين

وقال «لقد أُجبرت على الاختباء بسبب التحريض على قتلتي، ولأن ثمة أشخاص في النجف يبحثون عني بغية قتلي».

وقد أرسلت لجنة حماية الصحافيين رسالة إلكترونية إلى وزير الداخلية العراقي للحصول على تعليقات منه، ولكن اللجنة لم تتلق ردًا.

وأفادت أنه يجب على السلطات العراقية التحقيق بشأن التهديدات الموجهة ضد العاملين في تلفزيون «دجلة»، وأن تبذل أقصى ما في وسعها لضمان تمكينهم من العمل بحرية ودون خشية من الانتقام.

بدوره، ناشد مركز ميترو لحرية الصحافة، رئيس حكومة إقليم كردستان، ورئيس الوزراء العراقي والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وحقوق الصحافيين خاصة، لتقديم يد العون المادي والمعنوي لهؤلاء الصحافيين، بما يؤمن حياة كريمة لهم.

كما طالب المركز رئيس وزراء العراق بتوفير الظروف الملائمة لعودة الصحافيين إلى مراكز سكنتهم وعملهم، والتعهد بالحفاظ على حياتهم، ومعاقبة كل المسؤولين الحكوميين والخواص الأمنية والمليشيات المنغلقة، الذين رؤوهم مع عائلاتهم.



صحافيو «دجلة» بين قتل ومطاردة

الصراع يحتدم بين السراج والإخوان للسيطرة على الإعلام الليبي الحكومي

تعيين أحد المناهضين للإخوان على رأس مؤسسة الإعلام يثير فزعهم



القنوات والصحف من أدوات التحكم بالمشهد الليبي

ولن يصدر عنه أي حل للأزمة الليبية.

وأطل الشح على قناة «ليبيا الأحرار» التي تبث من تركيا وتمولها قطر قائلاً «قرار تكليف محمد بعبو إهانة ليس فقط للإعلاميين والمؤنسين؛ بل للمتلقين كلهم. ويعد إجراء خاطئاً وضعفاً لكل من دافع عن السراج وأدائه السيء حتى بعد العوان».

ووصف بعبو بأنه «أحد ملوك خطاب الكراهية»، مشيراً إلى أن قرار السراج أثبت أنه إنسان غير صادق، وفادق لأهلية القيادة وغير موقوف به وبكلماته ووعود.

في المقابل، يرى عدد من الإعلاميين والصحافيين أنه يجب لبعبو أنه ليس دخيلاً على قطاع الإعلام الذي سادته الفوضى بعد سنة 2011، ويمتلك خبرات إعلامية تؤهله لهذا المنصب.

واعتبر المحلل السياسي الليبي فوزي الحداد في ندوة على صفحته بموقع فيسبوك، أن «هذه الهجمة» التي يقودها الإخوان، تؤكد «الربع المسبق الذي تشع به الجماعة، خصوصاً وهم منذ سنوات يرتعون ويعبثون في الإعلام الليبي مثلما شاقوا»، مضيفاً أن كل ما يحدث «يفت أن محمد بعبو هو الرجل المناسب في مكانه المناسب».

ويذكر أن عدداً من قيادات الإخوان تولوا مناصب ومهام إعلامية في الدولة الليبية خلال الفترة ما بين 2009 و2011 ومن بين هؤلاء سليمان دوغان الذي يدير قناة «ليبيا الأحرار» ويشن من خلالها حملة ضد بعبو، وكذلك قناة فبراير بزعامة عبد الحكيم بلحاج ونحت إشراف مباشر من علي الصلابي وغيرها من منصات دعاة التصالح مع الجاهلية في ذلك الوقت.

«أزلام النظام السابق واللجان الثورية ومن داعمي حفتر»، في إشارة إلى وصف بعبو للقوات المسلحة قبل سنوات بأنها الجيش الليبي الشرعي عندما كانت تخوض المعارك ضد المتطرفين بنغازي.

وقبل إعلان تعيين بعبو، جرى تداول أسماء بعض الشخصيات المحسوبة على الإخوان كمرشحين لهذا المنصب، وذكرت مصادر مطلعة أنه تم ترشيح بعض الأسماء التي قامت بمهمة في الحرب الإعلامية مع تصاعد معارك طرابلس بغض النظر عن مؤهلاتهم وخبرتهم لتولي منصب قيادي على رأس المؤسسات الإعلامية في الدولة.



فوزي الحداد
الإخوان منذ سنوات يرتعون ويعبثون بالإعلام الليبي

وسبق أن شغل بعبو مناصب في قطاع الصحافة خلال عهد الرئيس السابق معمر القذافي، وهو الناطق باسم آخر حكومة للقذافي وعرف بتصريحاته الإعلامية الداعية لعدم التصالح مع الإخوان المسلمين، ودعم القوات المسلحة بقيادة المشير خليفة حفتر، وهو ما يفسر موقف الإخوان الشرس ضده. حتى أن المنابر الإعلامية التابعة للإخوان استقبلت القرار بصدمة، حيث عنونت إحداهما مقالاً بـ «السراج يطلق رصاصه الأخيرة على الإعلام الليبي».

وهاجم أشرف الشح المستشار السياسي السابق في «مجلس الدولة الاستشاري» الذي سيطر الإخوان عليه، السراج بسبب هذا القرار قائلاً إنه سيفرق ليبيا والشعب،

عمق اختيار رئيس المجلس الرئاسي الليبي فايز السراج للصحافي محمد عمر بعبو رئيساً للمؤسسة الليبية للإعلام من الانقسام والتوتر داخل حكومة الوفاق، إذ أن الإعلام من القطاعات الهامة جدا لجماعة الإخوان لتكريس نفوذهم في مفاصل الدولة، وخروجه من سيطرتهم يعني ضربة موجعة لهم.

«ليبيا - هذ إعلاميون ومدونون ليبيون موالون للإخوان بـ«عصيان مدني يقفل النشاطات والإذاعات» في حال استمر قرار رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج بتعيين الصحافي محمد عمر بعبو رئيساً للمؤسسة الليبية للإعلام التي تضم المؤسسات الحكومية الورقية أو السموية أو الرئية».

وستتولى المؤسسة الليبية للإعلام بموجب القرار، إدارة جميع القنوات والصحف المملوكة للدولة، وستكون مدينة طرابلس مقراً للمؤسسة التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وتضم 16 مؤسسة إعلامية.

وشن التيار الإخواني داخل حكومة الوفاق حملة ضد قرار السراج الذي يضع الإعلام الحكومي الليبي تحت سيطرته، في فترة تشهد توترات داخل الحكومة، إذ يعتبر هذا التيار أن تعيين بعبو بقرار فردي من السراج، بمثابة تهديد بإزاحة سلطتهم عن الإعلام الليبي.

ويعتبر الإخوان أن قطاع الإعلام من أهم قطاعات «التمكين» التي يجب التغلغل فيها والسيطرة عليها، إلى جانب قطاعات أخرى هامة مثل الاقتصاد والاتصالات والخدمات المختلفة، للحفاظ على نفوذهم في طرابلس.

ودعا محمد عماد زاهد عضو المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق والقيادي المحسوب على ما يعرف بـ«تيار المفتي» (نسبة للمفتي المعزول الصادق

حظر وسائل الإعلام الروسية في أوكرانيا يمتد إلى أبل

جزيرة القرم وإقليم دونباس. كما قامت السلطات بمنع صحافي أوكراني من دخول شبه جزيرة القرم لمدة 34 عاماً.

ومنع جهاز الأمن الفيدرالي الروسي تاراس إيرغيموف الذي يغطي أخبار جزيرة القرم في راديو أوروبا الحرة من الدخول إليها، وسلمته إشعاراً بحظر دخوله لروسيا والمناطق التابعة لها حتى 2054 من دون إبداء الأسباب.

وقالت غولنوزا سعيد، من لجنة حماية الصحافيين إن «السلطات في القرم، على ما يبدو، تستحضر التعاملات القاسية التي تتبعها روسيا تجاه الصحافيين».

ومنذ 2014، حظرت السلطات الأوكرانية بث عدد من القنوات الروسية، بما فيها القنوات الخاصة بالترفيه والأطفال والرياضة. وقالت موسكو إن هذه القيود «غير مقبولة»، وتمس بحرية الإعلام والتعبير.

كما تتهم روسيا الدول الغربية بإطلاق حملة عداوية تضليلية ضد وسائل الإعلام الروسية، ومنها اعتماد البرلمان الأوروبي عام 2016 قراراً غير ملزم حمل طابع توصية حول ما أسماه «مواجهة وسائل الإعلام الروسية».

من جهتها، تقوم روسيا بحجب وسائل إعلام أوكرانية في كل من شبه

إلى المعلومات، وتحرم المواطنين الناطقين بالروسية من فرصة تلقي المعلومات الموثوقة بلغتهم الأم.

وتابع أن هذا القرار - في حال وافقت عليه أبل - «سيحول في الواقع عملاق تكنولوجيا المعلومات الأمريكي إلى شريك في جرائم كيبف ضد حرية التعبير».

ويأتي ذلك بعد أن أبلغت شركة «أبل» الأميركية، وكالة «روسيا سيفودنيا» في رسالة إلكترونية بقرار حذف جميع تطبيقاتها من الفرع الأوكراني لتجرب «أبل»، استجابة لطلب تقدمت به السلطات الأمنية في كيبف، وفق ما ذكرته الوكالة.

أوكرانيا - دعت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا شركة أبل الأميركية، إلى عدم إزالة تطبيقات وسائل الإعلام الروسية من متجرها فرع أوكرانيا.

واعتبرت زاخاروفا، مطالبة جهاز الأمن الأوكراني شركة «أبل» بإزالة التطبيقات التابعة لوسائل الإعلام الروسية من متجر «أبل ستور» في أوكرانيا، «لدبلا آخر على اتباع السلطات الأوكرانية سياسة قمعية تجاه وسائل الإعلام».

وأضافت أن «كيبف بقرارها هذا المتناقض مع الديمقراطية تقيد حق الأوكرانيين في البحث بحرية والوصول